رسالة صاحب الجلالة الملك محمد السادس

إلى المشاركين في مؤتمر ال 77 زائد الصين

مراكش، 21 شوال 1424هـ الموافق 16 دجنبر 2003م

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أرحب بجميع المشاركين في هذا المؤتمر الممثلين لبلدان شقيقة وصديقة، من الجنوب والشمال ولمنظمات دولية والمجتمع المدني، والذي ينعقد بمراكش مدينة اللقاءات الدولية، التي شهدت ميلاد المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذه التظاهرة التي تم الاتفاق بشأنها خلال قمة هافانا المنعقدة سنة 2000، والتي تشكل استحقاقا هاما في جدول مجموعتنا، ليكتسي اليوم مدلولا خاصا بالنظر للتساؤلات المطروحة داخل منظومة الأمم المتحدة حول مستقبل الشراكة متعددة الأطراف.

وهي تساؤلات ملحة، لم تبرح مكانها من انشغالات مجموعتنا منذ أربعين سنة، داعية إلى إقامة تعاون متعدد الأطراف ودمقرطة العلاقات الدولية باعتبارها أفضل وسيلة للمشاركة الفاعلة في المنظومة الأممية، والمطالبة داخلها بإقامة تضامن حقيقي بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو.

إن هذا المؤتمر، الذي يأتي بعد قمة هافانا واللقاءات الأخرى، التي تمت بعد انعقادها، ليعد فرصة مواتية لمواصلة النقاش حول التجارة الدولية، بهدف ضمان انفتاح أسواق دول الشمال أمام صادرات دول الجنوب، بغية تمكين هذه الأخيرة من تدعيم مواردها الذاتية وإنعاش الاستثمارات اللازمة لتنمية اقتصادياتها.

وإذا كان إعلان الألفية، يعد بمثابة تتويج لجهودنا، بوضعه لأهداف تنموية محددة الآماد والموارد اللازمة لتحقيقها، فكيف يمكننا أن نجعل العالم، الذي يركز اهتمامه حاليا على قضايا السلم والأمن ومخاطر تصاعد الإرهاب الدولي يهتم كذلك ضمن مقاربة شمولية بقضايا التنمية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية؟

عدالة
adala.justice.gov.ma

إنه ليتعين على مجموعتنا مضاعفة الجهود، كي نعيد قضايا التنمية، إلى صميم اهتمامات المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، بادرنا إلى الدعوة لعقد قمة عام 2005، على هامش الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وستكون هذه القمة مناسبة لتقييم مدى الوفاء بالالتزامات، التي اتخذت منذ إعلان الألفية، وكذا في إطار الملتقيات الكبرى للأمم المتحدة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا سيتمكن المجتمع الدولي من الإحاطة بكافة الجوانب قبل الإقدام على الإجراءات التقويمية اللازمة.

إن نجاح هذه الجهود والمبادرات، يتطلب حتما وضع استراتيجية جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب، وذلك بالتنفيذ الأمثل للخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ مؤتمر بوينوس ايريس عام 1978.

ولهذا الغرض، يتعين علينا الرفع من وتيرة المبادلات بين بلداننا من خلال العمل على فك العزلة بينها وتحقيق اندماجها، على أسس سليمة مع نبذ نزاعات الماضي البائد.

كما يتعين إنشاء المؤسسات الجهوية وشبه الجهوية. التي لا مناص منها لضمان الاستقرار والنهوض بالتنمية، إذ كيف يمكننا أن نخرج من دائرة التخلف دون بناء فضاءات جهوية وشبه جهوية لتوسيع أسواقنا وتعزيز قدراتنا التفاوضية مع الدول الغنية؟

إن الكثير من دول الجنوب أصبحت اليوم، قادرة على تمكين دول أخرى في طريق النمو من الاستفادة مما تراكم لديها من خبرة ومعرفة وهو ما قام به المغرب وما فتيء يقوم به بكل صدق وتجاوب مع أشقائه وشركائه، لا سيما في مجالات الفلاحة والتنمية القروية والتربية والتدبير المائي والسياحة. ولي اليقين بأن تجسيدنا الملموس لتضامننا سيمكننا من إسماع دعوتنا الموجهة للدول المانحة، من أجل المزيد من التعاون معنا وتأكيد مصداقيتنا.

كما ينبغي لمؤتمرنا، أن يعمق البحث في النموذج الثلاثي للتعاون، الذي يجمع بين المشاريع والخبرة والتمويل الوارد من بلدان الشمال.

وإننا نأمل أن يتناول لقاء مراكش بالتحليل تجارب عملية وملموسة تفضي، إلى مبادرات محددة للشراكة بمساندة المنظمات الدولية والدول المتقدمة، كما يجدر بنا أن نتجاوز مرحلة التعبير عن حسن النوايا والتمنيات بالخطب الرنانة لنرتفع، إلى أفق الإنجازات الملموسة من خلال إقامة شراكات، إن على مستوى المقاولات أو على صعيد جهات بأكملها.

وفي هذا السياق، فإننا لن نألو جهدا لبناء الاتحاد المغاربي لينهض بدوره الطبيعي في الربط بين أوربا والدول الإفريقية جنوب الصحراء. فالأجيال الصاعدة تنتظر منا التزاما حازما للتوجه نحو ترسيخ مقومات استمرارية وسيادة ووحدة الدول القوية باقتصادياتها المزدهرة وبديمقراطية المشاركة والقرب، وضمان حقوق الإنسان وتحرير الطاقات لبناء اقتصاديات منفتحة ومزدهرة ومنتجة للثروات موفرة للشغل، وبخاصة للشباب في إطار مجتمعات متضامنة.

وإننا لندعو لكم بالتوفيق، في أعمالكم على هذا المسار القويم، الذي جعلناه قوام سياستنا لترسيخ دعائم مغرب ديمقراطي متقدم موحد شريك فاعل لدول الشمال ومتضامن، صادق مع دول الجنوب، من أجل بناء نظام عالمي جديد، أكثر إنصافا وتوازنا وإنسانية، يتعامل مع مجموعتنا المتميزة، ليس باعتبارها مجرد تجمع كمي فحسب، كما ينظر إليها البعض، وإنما بالأساس باعتبارها قوة نوعية متكاملة مع غيرها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".